مجلة التمكين الاجتماعي
المجلد 05 / العـدد 02 / جوان 2023 / ص ص 13- 31

Journal home page: https://sej-lagh.com
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/644

مستويات ومؤشرات قياس تطور المجتمع الحضري ونظرياته المفسرة
(سوسيولوجيا التحضر في المدن الجزائرية)

T Levels and indicators measuring the development of urban society and its explanatory theories
(Sociology of urbanization in Algerian)

محمد بلعيد
Belaid Mohammed
مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع - جامعة الوادي (الجزائر)، البريد الالكتروني: belaid-mohamme-univ@eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/30 تاريخ القبول: 2023/06/21 تاريخ النشر: 2023/06/30

ملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على أهم مؤشرات قياس مستوي تحضر داخل المدينة ومدي ارتباطها بتنمية وتهيئة العمرانية داخل المجال الحضري، حيث تعتبر دراسة المستويات الحضرية من المواضيع المهمة في حياة المجتمعات المعاصرة والتي تعيش جميعها ظاهرة التغير المتأصلة في حياتها اليومية ، وقد تنبهت العديد من المجتمعات الحضرية الى حقيقة هذا التغير والناتج عن تطور عديد من هذه المستويات والتي اثرت بشكل كبير في بنائها الداخلي وخارجي وساهم في الانتقال من مرحلة تتميز بمحدودية المعيشة ونمطها العمراني الى مرحلة أخرى تتميز بنمط معيشي متسارع كان له انعكاسات في اختلاف الثقافات والمتغيرات الحضرية والأوضاع الاجتماعية التي كانت تعيشها الامر الذي يتطلب التحكم في هذه المستويات الحضرية وفهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي تحدثها داخل أي مدينة.

كلمات مفتاحية: *المجتمع الحضري، التطور الحضري، التخطيط الحضري، التهيئة العمرانية.*

ABSTRACT:
This research paper aims to identify the most important indicators for measuring the level of urbanization within the city and its relevance to the development and preparation of urbanization within the urban field. urbanization to the reality of this change resulting from the development of many of these levels, which greatly affected its internal and external structure and contributed to the transition from a stage characterized by limited living and its urban pattern to another stage characterized by an accelerated lifestyle that had repercussions on the difference in cultures, urban variables and the social conditions in which they lived. Which requires controlling these urban levels and understanding the social, economic and urban changes that they cause within any city

Keywords*: urban society, urban development, urban planning, Urban configuration.*

- المؤلف المرسل: محمد بلعيد، البريد الالكتروني: belaid-mohamme-univ@eloued.dz

1. مقدمة:

تشهد أغلب المدن الجزائرية في السنوات الأخيرة تحسن في الظروف المعيشية الأمر الذي ساهم بشكل كبير في نمو سكانها بأخص المتمركزين في المدن الكبرى، حيث كانت ومازالت هذه المدن تمثل مجالا مفتوحا للعمل ولتوفرها على مختلف المؤسسات التعليمية والصحية والخدماتية، هذا النمو السكاني كان بشكليه الطبيعي والفيزيقي وهذا نتيجة الاستقرار وتحسن المستوي المعيشة والدي انعكس عليها في ظهور العديد من التنقلات الداخلية الذي أدي إلى تمركز سكاني وشكل ضغط على المجال الحضري الخاص بها من حيث الطلب المتزايد على السكن ومختلف المرافق العمومية الأمر الذي أدي إلى ضغط على المصالح المحلية وفي مرحلة اخرى نمو وتوسع ديموغرافي غير مخطط له.

وهذا التغير كان نتيجة تأثير مجموعة من المتغيرات الحضرية نتيجة لهذه التنقلات الداخلية والبحث عن مختلف الحوافز المعيشية، أين أصبحت هذه المدن الحضرية تبرز الجانب المتطور للمدينة خاصة مع أنتشار مختلف المراكز الحضرية والتي تشمل العديد من المشاريع الخاصة بمجال العمراني والاقتصادي والاجتماعي وكسبب مهم للتنقل الأفراد من اجل الحصول على مختلف هده المميزات ، وقد برز تأثير المورفولوجيا للمجمعات المتحضرة من خلال سعي الفرد على تحسين طابع السكني بشكل الذي يخدم حاجاته وذاك ما انعكس على المجال الخارجي خاصة على مستوي البناء والعمارات المتطورة.

وأمام تطور المجتمعات والاستخدام الدائم للوسائل التكنولوجيا المتطورة فقد أصبح المجتمع الجزائري يحاكي المجتمعات المتقدمة والتي تمثل في وجود نسبة هامة تبحث بشكل مستمر عن حوافز تحسين المعيشة وتتنقل إليها بصفة مستمر مما شكل ضغط متزايد لمواجهة متطلبات هذه الفئة وكما سبق الذكر فقد أدي هذا إلى ظهور ظواهر اجتماعية تفتقد للتوازن من مدينة لأخرى وانشاء تجمعات سكنية تفتقر في أعلها إلى التخطيط المحكم.

إن بروز مميزات الوسط الحضري داخل المدينة الجزائرية اليوم له العديد من الإيجابيات والسلبيات من ابرزها عجزها عن تسيير نموها وحل مشاكلها بطريقة عقلانية فتراها تتوسع عمرانيا و نجدها تنمو بشكل عشوائي نتيجة التنقلات داخلية الأمر الذي أثر سلب على أدائها لوظائفها حيث تدخلت الأحياء في ما بعضها من خلال العمارات مما عقد حياة سكانها وجعلها تصبح مناطق صعبة للمعيشة المستقبلية، وقد غابت الناحية الجمالية عن هذه المدن وأحيائها فكل تصاميمها مهلكه ومكررة لا تبرز أي صفة مميزة للشعب الجزائري بل أنهاء تشجع أنتشار أنماط عمرانية واحدة تمثل في نمط العمودي هدفة الأهم تلبية الاحتياجات الأسرة السكانية في ظل غياب دراسات استشرافية لمستقبل الحياة الأسرية الأمر الذي جعل هذه البناءات أقفاص سجن حرية الأنشطة الأسرية كونها لا تتماشي مع طبيعة الأسرة الجزائرية وهذا ما برز في أري الأفراد حول تصميمها والحاجة إلى القيام بمشاريع فعالة من أهمها مشروع المدن الجديدة والتي تساهم بشكل كبير في امتصاص النمو الديموغرافي

بمختلف أشكاله والقضاء على مشكل السكن والإسكان كون هذه المدن تضم مختلف المراكز الحضرية ومختلف المؤسسات الاقتصادية والصحية والاجتماعية والترفيهية مما يحد بشكل كبير من التنقل إلى المدن الكبرى والاستقرار بداخلها للفترة طويلة.

ومن خلال هذا ترتبط دراستنا هذه إلى أهم المؤشرات المساعدة على فهم المجتمع الحضري المتغيرات الحضرية المؤدية إلى تغير البناء المورفولوجيا للمدن، من خلال تناولنا لعديد من المستويات الحضرية التي ساهمت في تطور النطاق الحضري مما يعني علاقة

هذه المؤشرات والمستويات وتوفرها في عملية تمركز السكاني والارتقاء بمجتمع الحضري كونها تساهم في إحداث تغيرات اجتماعية وثقافية وعمرانية، وهذا ما دفعنا إلى جملة من التساؤلات والتي ستتكون بها المحاور الأساسية لهذا الموضوع وهي:

- ما هو واقع التحضر داخل المدينة الجزائرية؟
- ماهي اهم مستويات ومؤشرات قياس تطور المجتمع الحضري؟
- ماهي أهم النظريات المفسرة للظاهرة تحضر؟
- ماهي اهم المتغيرات الحضرية المساعدة في ضبط المجال الحضري؟

1. رؤية في مصطلحات الدراسة

يعتبر عمران فن تنظيم المدينة لذلك نجد أنه نتيجة لتعدد المشكلات المدينة مثل التزايد السريع للسكان المدن وامتداد نطاقها خارجي واكتساح الأراضي الزراعية والنمو العشوائي للإحياء بالإضافة إلى تدهور في مستوي تجهيز المدن بالمرافق وخدمات وظهور الأحياء المختلفة للإسكان العشوائي تستدعي هذه المشكلات التدخل العمراني لمعالجتها والحد منها وتتمثل أنواع عمليات التدخل العمراني والحضري داخل المدينة في المؤشرات ومصطلحات الرئيسية التالية:

1-1. المجتمع الحضري:

إن الهدف من تكوين المجتمع الحضري هو الوصول إلى هذا المجتمع إلى مستوي اجتماعي واقتصادي وثقافي يمكن من خلاله التغلب على المشاكل التي يطلبها الواقع في المجتمع التقليدي، وهناك مجموعة من الأسس التي ترتكز عليها قيام المجتمع الحضري وهذا المجتمع لا ينبغي أن يكون سكنيا فحسب وإنما يقام المجتمع أساسا لتحقيق أهدافه اقتصادية واجتماعية معينة ومن ثم لأبدا أن يوفر المجتمع الجديد العمل لكافة سكانه لضمان تكامل الخدمات من أجل عملية التجهيز والتوطن.

ويؤكد علماء علم الاجتماع الحضري أن المتغيرات الحضرية مفهوم يعبر عن عملية حركية سكانية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والبنائية للازمة للبناء المجتمع مع عناصر بيئته وذلك باستخدام وسائل وأساليب حضرية وبطريقة تمكن هذا المجتمع من النمو في هذه البيئة والتحضر لا يستدعي بالضرورة الانتقال النهائي من الريف إلى المدينة أو تبدل العمل في الزراعة إلى الصناعة أو التجارة فالتحضر إنما هو التعبير في السلوك والتفكير.

تعتبر الحضرية أسلوب الحياة الذي ينشأ بصورة مميزة في ظل الظروف الحضرية" وأعتبر أن سرعة الزوال والسطحية هي المظاهر المميزة للعلاقات من العنصر الشخصي في الوسط الحضري وأكد أن المعيشة مع جماعات سكانية كبيرة ومكتظة هي التي ولدت هذه الصفات. (فتحي ،2007، ص213)

1-2. التهيئة العمرانية: تعرف التهيئة بأنها تدخل موجه من طرق السلطات الحاكمة من اجل الحصول على أفضل تقسيم للأفراد والنشاطات على الإقليم عن طريق سياسات قطاعية ومحلية. (بشير ،2000، ص83)

وتعرف أيضا بأنها مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة أو الجماعات المحلية ومؤسساتهم العمومية التي ترمي في إطار مقدرتهم وتقود إلى أفعال أو عمليات من شأنها وضع مشروع حضري أو سياسة محلية للإسكان وتنظيمه والسهر عليه توسع أو

استقبال النشاطات وانجاز تجهيزات جماعية للمحاربة الأوبئة وتسمح بالتجديد الحضري للحفاظ أو إبراز قيمة الملكية المبنية أو غير المبنية والفضاءات الطبيعية ويضمن توافق هذه الأفعال أو العمليات.

ويعرف بشير التجاني تهيئة الوسط بأنه يسير إلى استخدام الأفضل للوسط أو المجال أي التصرف الأنجح للإنسان في وسطه من خلال نشاطه المنظم لتحسين محيطه في مختلف المجالات وتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمتناسقة وتحقيق التوازن وصحة الاقتصادية.

ويؤكد التجاني على أن تهيئة الوسط الحضري بأنه يراعي الانسجام والتكامل بحيث لا ينبغي التركيز على مجال معين وإهمال المجالات الأخرى ومراعاة التوازن الجهوي أو الإقليمي في توزيع السكان ووسائل الإنتاج وخدمات والمرافق وفي نفس الوقت ينبغي مراعاة سياسة تمركز رؤوس الأموال في نقاط معينة من الوسط.

وتعتبر التهيئة العمرانية من جملة أخري أسلوب جديد للتطوير وتنمية الشبكة العمرانية بصفة عامة والاستيطان البشري الحضري بصفة خاصة للمخططات العامة للمدن التي تكتفي برسم حدود المدن ومحاور توسعها واستخدام المجال فيها خلال فترة زمنية معينة بالإضافة إلى الطابع الإداري للمخططات العمرانية الذي ينتهي بحدود الإدارية للمخطط دون النظرة الشاملة والوسطية للمجال.

وكما سبق ذكره فإن التهيئة العمرانية تتم على مستويات مختلفة ترمي في معظمها إلى تنظيم استخدام الأرض داخل المدينة وبالتالي إعطاء مظهر جمالي ومنظم للمدينة. (خلف ،2002، ص59)

1-3. -التخطيط الحضري

ويعتبر التخطيط الحضري علم واسع يجمع بين المتغيرات عدة طبيعية واجتماعية واقتصادية وهندسية من أجل توجه نمو المدينة ومعالجتها مشاكل بها تخدم سكانها ويوفر بها متطلبات الحياة الحضرية أي أنه عملية توجيه نمو المناطق الحضرية والذي يتحقق من خلال أهداف اجتماعية واقتصادية تتجاوز المظهر العام لاستعمالات الأرض الحضرية. (أحمد، 1997ص،172)

تعتبر عملية التخطيط الحضري من أبرز الوسائل التي اعتمدتها البلدان للمواجهة المشكلات العمرانية وضبط مسار النمو العمراني وتطوير الإطار المعيشي الحضري من خلال استغلال الموارد المتاحة وكذا التسيير العقلاني والمضبوط للقطاعات ومجالات المدينة على المدي القريب أو البعيد.

ويعرف البعض التخطيط الحضري بوصفه جملة من الترتيبات التي تضعها الجماعات المحلية والفاعلون الحضريون على شكل برنامج يهدف للمرقبة المجالات على نحو يحقق التوسع العمراني المضبوط.

1-4. -التطوير الحضري

ومن بين الأساليب التي تدخل في النسيج العمراني ما يطلق عليه بالترقية العمرانية أو التي قد يطلق عليها التنمية أو التطوير الحضري التي تسعي للمراجعة الوتيرة السريعة للتطوير العمران حيث يكون الهدف منها ليس وضع مخططات الأعمال وانما حل المشكلات الاجتماعية والعمرانية والمعمارية للإطار المبني والغير مبني.

يعكس مفهوم التطوير الحضري علم قائم بذاته كبقية العلوم التجريبية والتطبيقية وكان هذا مع بداية القرن العشرين حيث تصدت معاملة نظرية بعد أن أثبت تعامله عمليا مع أجزاء المدن المختلفة وطبق أول برنامج له في ولايات المتحدة الأمريكية عام 1937.

يشير مفهوم التطوير على أنه أسلوب تطبيقي في تعامله مع جميع المشاريع وعلى الخصوص الحضرية منها كمناطق الحضرية المختلفة أو القديمة سواء كانت داخل المدينة أو على أطرافها وهذا للإحداث تغيرات عمرانية للواقع تلك المناطق وذلك وفق برنامج تتحكم في مجموعة من سياساته التي وضعت خصيصا لتحسين الأحوال الاجتماعية والمادية والفيزيقية للسكان المناطق الحضرية المتعلقة حيث يعيشون دون مستوي العام للحياة الحضرية المعاصرة على الرغم أن هذه المناطق جزء لا يتجزأ من النسيج العمراني للمجتمع المدينة لواحده.

وتتمثل أهم العلميات التي تقوم بها التطوير الحضري على مستوي المدينة في:

1-المحافظة على الموروث المعماري وتكييفها مع ما يتم استخدمه وترقية شروط الحياة فيها من خلال تحسين الخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بها والقضاء على ما لا يمكن ترميمه أو الأيل للسقوط.

2-إعادة تجديد المناطق المتخلفة وفق مخطط جديد يعيد استغلال الأرض بشكل أمثل بعد هدم وازلتها كليا أو جزئيا واعادة بنائها مما يعني اخلال مناطق ومرافق جديد تماما.

3-كل هذه التدخلات والاستراتيجيات تسعي لاتخاذ إجراءات وتدابير بإمكانها أن تسمح بالاستعمال الأمثل للأرض وما يجعل المدينة تعبر بحق عن تطلعات الإنسان وأماله وخصائصه الإبداعية.

طريق المخططات التنموية مما زاد من أتجاه الأفراد نحو المدن مما أدي إلى تشيع المدن وظهور أزمات اجتماعية كبيرة في مرحلة ما بين 1977 و1937 والتي كان سيها النمو الحضري الكبير الذي عرفته المدن ومن أهم هذه المشاكل أزمة السكن الحادة وانتشار البطالة وعدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية عن تغطية الاحتياجات السكانية المتزايدة.

1-5. البناء الديمغرافي

يقصد بالديمغرافيا مجموعة العناصر المتعلقة بالهيكل السكاني من حيث الزيادة او النقصان ومن حيث الكثافة أو التخلخل، وكذلك التوزيع حسب الهرم السكاني وما إلى ذلك.

وقد بدأ الاهتمام بالمسألة الديموغرافية مع بداية الثورة الصناعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، لكون العمال يشكلون العامل المهم في العملية الإنتاجية، ولأن كل عملية إنتاجية تتوقف إلى حد ما على عدد المشاركين فيها، وعلى العلاقات والمتغيرات الاجتماعية لهؤلاء المشاركين. فالظواهر الاجتماعية تتأثر بعدد الأفراد الذين يأخذون بها.

ومن المعروف أن الحركة السكانية تتأثر بعاملين: عامل المواليد، وعامل الوفيات، وتؤكد الدراسات السكانية الحديثة على وجود علاقة بين السكان وقضايا التخلف والتقدم، أي بمسألة التغير الاجتماعي، عموما، منخلا العلاقة بين البناء الديموغرافي

والبناء الاقتصادي بوجه عام، واستغلال موارد المجتمع ومعدلات التنمية الشاملة، وترتبط الحركة السكانية بالحركة الاقتصادية، أي لا نستطيع فهم اتجاه النمو السكاني بمنأى عن البناء الاقتصادي.

وقد أكد أغلب الباحثين الاجتماعيين في تحليل للعامل الديموغرافي والتغير الاجتماعي على أن تقسيم العمل قد أحدث تغييرات جذرية بالانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي ويعود ذلك إلى الخصائص السكانية للمجتمعات من حيث الحجم وتوزيعهم المكاني، وطبيعة العمل الذي يقومون به من زراعة أو صيد، والوسائل المستخدمة فيه، وكل التخصصات تؤدي إلى التكامل، ويؤكد على أن تقسيم العمل وتعدده يرتبط بحجم السكان وكثافتهم. الأمر الذي يؤدي إلى التقدم الاجتماعي، بمعنى أن التقدم الاجتماعي يرتبط بمدى كثافة السكان وحجمهم. (Emile، 1960، ص244)

ويذهب الباحث الديمغرافي في تحليلاته لزيادة السكان، أن الكثافة الديموغرافية ليست سببا في تقسيم العمل فحسب وإنما تؤدي إلى الكثافة الأخلاقية التي تكشف في النهاية عن مدى حضارة المجتمع، وتحدد السبب الرئيسي للتقدم، وفي تقسيم العمل المرتبط بالحضارة، وترتبط العلاقات الاجتماعية ارتباطا شديدة بعدد الأفراد المشاركين فيها. ومن خلال هذه النظرة فإن الحضارة تظهر ليس باعتبارها هدفا، وإنما بوصفها مجالا يمارس من خلاله الأفراد وظائفهم الاجتماعية وقد توصل إلى علاقتين سببيتين:

-إن نمو الكثافة السكانية يصاحبه نمو تقسيم العمل والكثافة الأخلاقية (الحضارة).

ويترتب على ذلك، أن للكثافة السكانية التأثير الواسع في عملية التغير الاجتماعي، وخطط التنمية بوجه عام، ويؤيده في ذلك، جورج بالندي. في أن العامل الديموغرافي يحدد المجالات الاقتصادية، وتتحدد بموجب ذلك الملامح الاجتماعية، والثقافية للسكان، ويؤكد على العلاقة التبادلية بين العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وينتهي إلى أن الخصائص السكانية تحدد القدرة على التنمية، وتوجيه التغير الاجتماعي.

2- خصائص المجتمع الحضري:

إذا كان المجتمع البدوي مثل الطور الطبيعي لانتقال المجتمع إلى طور أرقى وهو مجتمع المدينة أو الحضر فإن ذلك لا يأتي إلا بعد تحول المجتمع الحضري إلى النمط الاقتصادي وتجاوز الضروري إلى الكمالي وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تعيير في نمط وأسلوب الحياة سواء على مستوى الفرد أو الجماعة، ومن ثم تبدأ العوامل الأخرى في البناء الاجتماعي وما تربطها من علاقات تدعوهم إلى الدخول في مفاهيم جديدة حول السوق أو الصناعة والتجارة، وما تتطلب هذه المهن من أخلاقيات وسلوكيات المصلحة بالدرجة الأولى، والعلاقة غير المباشرة بين المتعاملين مع ظهور سمة جديدة .

ملاصقة و هي الحياة التعاقدية التي تنظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع وكذلك تبرز ظاهرة الإنفاق من الفائض الاقتصادي على جوانب الحياة الكمالية وبذلك يبدأ الناس يميلون إلى حسب الاستقرار والتفكير في إنشاء المدن، بعد أن يكونوا قد مالوا إلى الترف و سعة من العيش والحياة الناعمة ودخلوا باب التحضر الذي يختلف عن النمط الأولي من الحياة وكلما تقدم الناس في التحضر والذي لا يكون إلا في المدن ترتب عن ذلك أيضا ازدهار العلوم بجميع أنواعها، لأن الصناعة والتجارة في الحقيقة ثمرة تفكير ليس بالعادي مبين على التكوين وهو لا يكون إلا بكثرة دور العلم و طلابه

(على ،1977، ض22)

وحسب ابن خلدون فإن من خصائص سكان الحضر انغماسهم في الملذات الدنيوية والتباهي التي تصبح في معايير التمايز الاجتماعي، فهذه الأوضاع تشكل حياة الأفراد والجماعات في المدن، وحتى في اختيار المهن والأعمال تراهم يميلون إلى امتهان الصناعات والحرف بمختلف أنواعها والتجارة، وعلى صعيد التدرج الاجتماعي يرى ابن خلدون أن أفراد المجتمع الحضري كلما توغلوا في حياة المدينة كلما ازداد التغير الاجتماعي والثقافي والفكري ويبدأ ارتباطه بالأرض، يتقلص كمصدر اقتصادي ورافد للعلاقات الاجتماعية وما تفرضه من التزامات بصور متنوعة (قمير، 1982، ص 24)

ولكن لا بد أن نعلم أن هذا الرأي لابن خلدون لم يجعل الانتقال من الحياة الريفية والبدوية بشكل مفاجئ بل نجد تدرجا بين الموقفين البداوة والتحضر وذلك عبر عدة تحولات يمر بها الإنسان أو المجتمع، فهو يرى أن التدرج موجود داخل كل نوع من العمران البشري، فهو لا يقيم تناقضا حادا بين المجتمعين " الريفي والحضري " وإنما التناقض يمكن بين القطبين وهو " القفار والعضو الزائد عن حده (قمير، 1984، ص 24)

وبالتالي يرى ابن خلدون أن التحضر مرتبط بالاستقرار على أرض محددة وهذا يجعل الإنسان يفكر في زيادة ثروته وتغيير حياته إلى الأحسن وهذا ينتج عنه علاقات اجتماعية واقتصادية وسلوكية من نوع مغاير يحتوي على مكانيات تحت الأفراد والجماعات على التغيير في كل شيء ابتداء من اللغة لكي يستجيب للمعطيات الجديدة وغيرها من الموقف والاتجاهات الفكرية المتباينة نتيجة للعوامل التي يفرضها العيش في المدينة المتغيرة والتي تختلف عن الحياة في الريف.

كما يمتاز أفراد المجتمع الحضري بالنفعية والعلاقات الرسمية في قضاء مصالحهم وبالتالي فإن ما يربطهم ببعضهم في الغالب المصالح المشتركة وهو أمر طبيعي لأنه يتماشى والمناخ الكلي بحياة المدينة، كما يمتاز بالتنافس والصراع في سبيل تحسين ظروف الحياة العائلية وظهور الفردية وهو ما يترتب عنه تغيير في الأدوار والمراكز و كذلك البناء العائلي حيث تبدأ العلاقات فيه تجري وراء الكماليات وإحلالها محل الضروريات وهو ما يولد بذل المزيد من الجهد المبذول للحصول على المال لتوفير هذه الحاجات وإشباع الرغبات المتعددة، كما أن أهل المدن متبدلون في موقفهم ومعاملاتهم وهي خاصة من خصائص ثقافتهم وإذا كانت قضية المعايير والقيم متفق عليها في الريف فإنه في المدن ولدى سكان الحضر هو اختلاف يعود إلى تعقد الثقافة مما يفسح المجال للتفسيرات الفردية وجل السلوكيات إنما هي تعبير عن وضعية اجتماعية معينة أقرت على الإنسان وطبعت حياته بطابع خاص وشدته إليها وهو ما جعل حياة سكان الحضر تمتاز بعدم الاستقرار والمجتمع الحضري من خصائصه سيادة القانون الإداري والمدني والاعتماد فيه يقوم على تساند الجماعة الاجتماعية وما يتخللها من تفسيرات فردية للمفاهيم الأخلاقية والمعيارية والعاطفية، زيادة على ذلك فإن التضامن الاجتماعي إيجابيا نظرا لما يتمتع به الفرد من الاختيار الإرادي في علاقاته الاجتماعية، ذلك لأن شكل التضامن الذي يحكم علاقات الجماعات ببعضها في المجتمع الحضري إنما هو التضامن العضوي الذي يعتمد على تقسيم العمل وتنوع الوظائف والتخصصات وهو ما يكسب الإنسان خبرات جديدة وتتطلب منه الدخول في علاقات تتباين وتختلف عن الأولى كما أن من شأن هذه العلاقات الواسعة أن تدفع بالإنسان إلى بدل جهود أكبر للتكيف السريع مع الشروط

الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة، وهو ما يوحي بأن يكون الإنسان فيه "المجتمع الحضري " أكثر عقلانية ونظرة واقعية مجردة عن العواطف القبلية والعشائرية التي هي من سمات المجتمع الريفي، كما يعد المجتمع الحضري مجتمع يحاول أن ينشئ لنفسه كل ما ييسر له الحياة الاجتماعية الراقية ويبتكر من الأدوات مما يجعل حياته أكثر رفاهية وازدهار، فالمدينة تتحدد بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية... إلخ أكثر ما تحدد بحجمها هذا ما يجعل الكثير من الباحثين يلجأ إلى تعريف المدن وتصنيفها حسب وظائفها الأساسية.

- المداخل النظرية المفسرة لظاهرة التحضر

رغم الاهتمام بالمدينة قديم جدا بدأ مع أول الحضارات الإنسانية إلا أن دراستها بجدية لم تبدأ إلا مع ظهور علم الاجتماع وتطوره وخاصة مع ظهور الدراسات الحضرية وفي هذا المجال فإننا نجد العديد من المداخل والنظريات التي درست المدينة والتي حاول العديد من الباحثين في ميدان علم الاجتماع من خلالها أبرزا مراحل نمو المدينة وفي هذا السياق نجد الاتجاهات نظرية التالية:

1-2. الاتجاه الإيكولوجي:

يعتبر من أهم الاتجاهات التي درست نشأة المدينة وتطورها يعني هذا الاتجاه بدراسة التوزيع المكاني للسكان والنشاطات ضمن المساحات المنظمة للمدينة وكذلك في دراسة العلاقات بين الموقع في وسط المدينة وعلى أطرافها وترجع الأصول الفكرية التي استمدت منها الأيكولوجية أساسا النظري والمنهجي إلى كتابات الباحثين القدامى الذين ربطوا بين الظروف المكانية والتحضر وظهور المدن كما يعتبر أبن خلدون واحد ممن آخذو هذا التطور حيث نجد بوضع تأثير الإنسان على العمران ابشري والمدينة.

ويعتبر أصحاب هذا الاتجاهي أن جوهر المدينة يعمل في تركز عدد كبير من السكان في منطقة محددة ويهتم بدراسة تأثير حجم المدينة وكافتها على النظم الاجتماعي وضمن الاتجاه نجد نظريات التالية:

د -نظرية بيرجس الحلقات المتعاقبة متحدة المركز: وتسمي أيضا نظرية النطاقات المركزية صاغ بيرحس هذه النظرية سنة 1923 وهي تمحور حول فكرة أساسية هي أن البناء الداخلي المدن يمكن أن يتطور حول دائرة تتحد في مركزها حيث تمل كل دائرة نوعا معينا من النشاط وقد طبقا هذه الفكرة على مدينة شيكاغو كما وضع وصفا بيانيا للطريقة التي تمحور بها المدينة

حيث تتسم المدن بدوائر نظامية من خارج الاستعمالات مختلفة للأرض تشرك في مركزها واحد تسمي منطقة الأعمال المركزية وهي نقطة تمركز كل الأعمال الرئيسية منها المكاتب والأسواق في المدينة والتي غالبا ما يكون في الأجزاء القديمة.

(عادل .2002، ص22)

وقد حدد المناطق التي تتكون منها المدينة كالتالي: (حميد ،1999، ص11)

*** المنطقة المركزية أو النواة:** وهي المنطقة التي تنتهي إليها خطوط المواصلات التي تصب في المدينة وتميز هذه المنطقة بأنها أقدم المناطق المدينة وقد اختفت المباني القديمة وحلت محلها مباني الجديدة وتقوم هذه المنطقة والإدارية ونظرا الأفضلية الموقع من حيث سهولة الوصول إلية أدي إلى زيادة الطلب على الأرض وارتفاع أسعارها.

* **المنطقة الانتقالية:** وهي المنطقة التي تحيط بنواة المدينة وتصف بسوء الأحول حيث نجد تشغلها الأحياء السكنية الفقيرة ويسكنها المهاجرون كما تنتشر فيها الصناعات الخفيفة والشركات تجارية.

* **منطقة سكن العمال:** وهي خاصة بالعمال وأصحاب المهن وأؤلبك الذين يفضلون السكن فيها الصناعات الخفيفة والشركات التجارية.

* **منطقة سكنية خاصة بالطبقة المتوسطة:** وهي منطقة تقطنها الطبقة المتوسطة من المجتمع من غير العمال من أصحاب المهن الحرة.

* **منطقة الضواحي:** وهي السكنات التي تقع على أطراف المدن وهي تتكون من عدة نوويات مبعثرة تحتوي بعض الأحياء المتخصصة وتمتد خطوط المواصلات الطويلة التي تخترق المدينة.

في الأخير يمكن نقول إنه لا يمكن إسقاط هذه النظرية على جميع مدن العالم لأنها تعبر عن رؤية مثالية.

الشكل رقم (01): رسم توضيحي لنظرية الدوائر المتركزة.

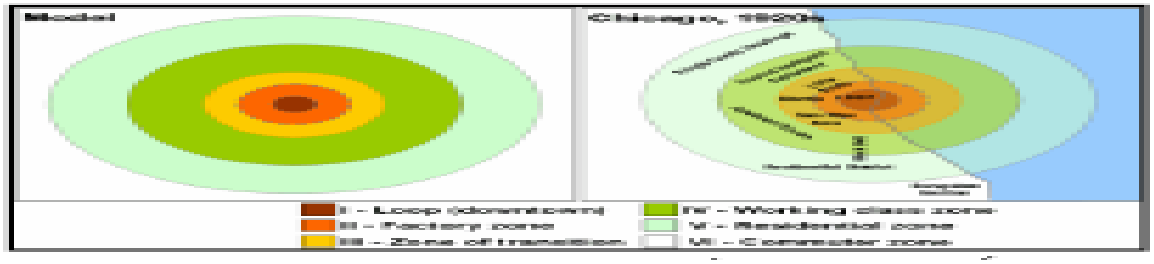

المصدر (عبد المنعم ، 20001، ص138).

2-نظرية القطاعات

بعد بيرجس اقترح هويت نظرية جديدة تقوم على أساس تقسيم المدينة إلى قطاعات كبديل لمفهوم الحلقات وتفترض هذه النظرية أن انتشار المناطق السكنية في المدينة حسب طبيعة ساكنها ومستواهم الاقتصادي كما أن خطوط المواصلات تصنع قطاعات تمتد عبر حلقات التي أشار إليها بيرجس ويكون النمو متجها نحو الأطراف وقد أوضح أن تحديد سكن الطبقات الاجتماعية المختلفة تعتمد على القيم التجارية وبذلك قسم المناطق السكنية إلى ثلاثة قطاعات رئيسية بالإضافة إلى المناطق النشاط التجاري في مركز المدينة تتمثل في: (سارة، 2005، ص31)

* قطاع الإيجارات المنخفضة تضم الأفراد ذو الدخل المحدود
* قطاع الإيجارات المتوسطة تضم الأفراد ذو الدخل المتوسط
* قطاع الإيجارات المرتفعة تضم الأغنياء ذو الدخل المرتفع

كما أكد أن النمو الخضري يتحدد في ضوء امتداد السائد من أنماط استخدام الأرض حيث نظرا إلى المدينة كدائرة وإلى المناطق المختلفة كقطاعات مختلفة كما أوضح أن النمو الحضري يتم بأقصى سرعة امتداد خطوط النقل الرئيسية وعلى خطوط

الأقل مقاومة وعلى الرغم من أن هذه النظرية وضعت أساس هندسية للنمو المدينة إلا أنها كالتي سبقتها تتميز بمحدودية التطبيق في المكان والزمان. (سعيد ،2000، ص 20)

الشكل رقم (02): يوضح رسم توضيحي لنظرية القطاعات.

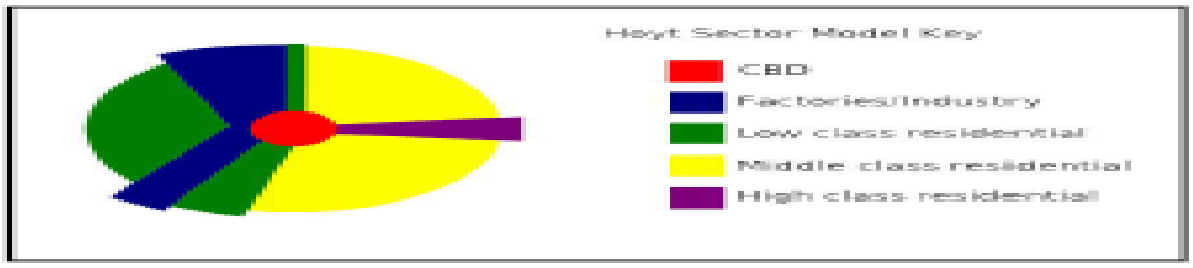

المصدر (عبد المنعم، 20001، ص140).

3-نظرية النويات المتعددة: ينطلق أساس هذه النظرية من أن الكثير من المدن في نمط استخدام الأرض لا تبني حول مركز واحد حسب بل حول عدة مراكز أو أنثوية قد تبدأ من عمق المدينة وتنمو نموها وتنطبق هذه النظرية بوضوح على المدن التي تضم أثناء توسعها عددا من القرى والمدن الصغيرة المجاورة.

وقد قدم كل من " هريس وأولمان " هذه النظرية لتقسيم النمو الخضري بحيث يذهب كل الباحثين إلى أن هناك مراكز تجارية المختلفة والمؤسسات الحكومية ومناطق التسلية ومؤسسات التعليم وتتوزع حول هذه النوويات مناطق سكنية متنوعة بعضها للدخل المحدود وبعضها الآخر للدخل المتوسط والدخل العالي.

أي أن المدينة تتميز بوجود عدة نويات منفصلة عن بعضها يمكن أن تزدهر حولها أنشطة مختلفة وهذا كونا نموذجا جديدا سمي بنموذج النويات المتعددة. (اوجلي صالح الزوري، 2022، ص 132)

شكل رقم (05): يمثل رسم توضيحي لنظرية النويات المتعددة:

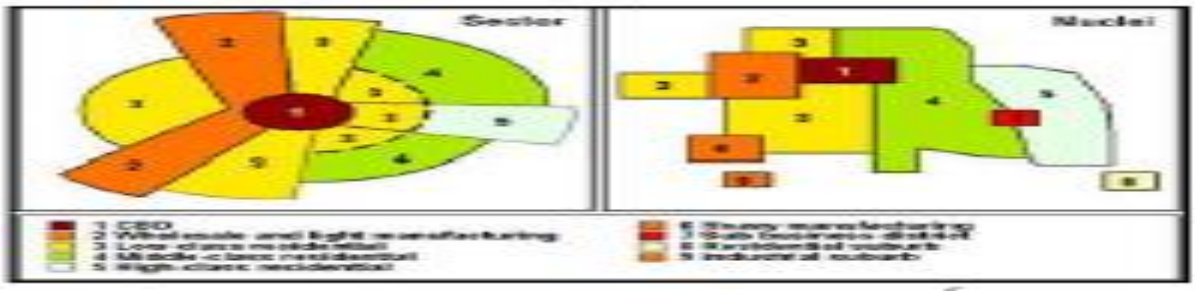

المصدر (عبد المنعم شوقي، 2001، ص143).

2-2. : الاتجاه التنظيمي

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه أساس من دراسة الأنماط السلوكية الصادرة عن السكان الحضريين ذلك التفسير الحياة الحضرية وتحت هذا الاتجاه نجد النظريات التالية: (محمد، 2022، ص33)

أ-نظرية الحضرية كأسلوب لحياة: وهي نظرية التي قدمها ويرث حيث يذهب إلى أن النمو المدينة وتنوعها يؤديان إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية بين السكان وأن أساليب الضبط الرسمية تحل محل أساليب الضبط الغير الرسمية القائمة على التقاليد والعرف وبالتالي فإنه مع نمو المدينة وتزايد حجمها تتحول العلاقات بين الأفراد من علاقات شخصية إلى علاقات رسمية.

كما يذهب ويرث إلى تزيد حجم المدينة يصعب الإقامة في منطقة واحدة فبذلك تنمو الأحياء المتباعدة ويتضاعف دور وسائل الاتصال في الربط بين السكان وتشكيل اتجاهاتهم.

ب-نظرية تحليل المناطق الاجتماعية: قدم هذه النظرية كل من أشرف وسيفكاري والتي ترتكز على ثلاث مفاهيم أساسية هي المكانة الاجتماعية والتحضر والعزلة ويرتبط بكل مفهوم منها مفاهيم أخري فترتبط المكانة الاجتماعية مفهوم المهنة التعليم ويرتبط بالتحضر مفاهيم فرعية هي الخصوبة والمرأة وقوي العمل وسكن المرأة النووية أما مفهوم العزلة فهو يعني العزلة في حد ذاتها.

3-2. الاتجاه القيمي

يذهب هذا الاتجاه نحو تفسير التنظيمات الايكولوجية والاجتماعية والحضرية في ضوء القيم الاجتماعية والثقافية وتحديد أنماط استخدام الأرض والبناء الاجتماعي إلى التوجهات القيمية كمتغير أساسي.

وعلى رأس هذه الأبحاث تلك التي قدمها ماكس قير حيث أعتبر القيم التي سيطرت على الأنساق الاجتماعية والثقافية متغيرات مستقلة واتخذت من البناء الاجتماعي متغير تابعا بالإضافة إلى اهتمامه بدور القيم الدينية في تطور المشروعات الاقتصادية.

من هنا تبرز العلاقة بين الوظيفية الدينية وحياة المدن حيث لعب الدين دور أساسيا في نشأة وتطور الكثير من المدن ومن أهم الباحثين الذين ركزوا على دور القيم الدينية نجد ديكسون وجونز وذلك من خلال دراسة جغرافية الاجتماعية لمدينة وأيضا في دراسة المدن اليوغسلافية.

بالمقارنة مع الاتجاهات السابقة نجد أن نظريات الاتجاه القيمي هي الأكثر واقعية في تفسير نمو المدن وذلك للترابط الشديد بين الدين والحياة في المدن حيث نجد أن العديد من المدن القديمة نشأة ونمت حول المعابد.

3- مستويات فهم الحياة الحضرية

تعتبر دراسة المستويات الحضرية من المواضيع المهمة في حياة المجتمعات التي تعيش جميعها ظاهرة التغير المتأصلة في حياتها وقد تنبهت العديد من المجتمعات الحضرية الى حقيقة هذا التغير والناتج عن تطور العديد من هذه المستويات والتي اثرت بشكل كبير نحو الانتقال من مرحلة تتميز بمحدودية المعيشة ونمطها العمراني الى مرحلة أخرى تتميز بنمط معيشي متسارع كان له انعكاسات على اختلاف الثقافات والأوضاع الاجتماعية التي كانت تعيشها الامر الذي يتطلب التحكم في هذه المستويات وفهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي تحدثها داخل أي مدينة .

1-3. مستوى تعقد وتباين الحياة الحضرية

يعتبر موضوع الحياة من المصطلحات الأكثر انشاء وف المجتمعات الحضرية وخاصة عند علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع. ومن أهم تعاريف الحياة الحضرية.

تعرف عالم الأنثروبولوجيا إدوارد تايلو ر الذي جاء في كتابه الثقافة البدائية عام 1989، بأنها «ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاقيات والقانون والعادات والقدرات الأخرى، والتقاليد التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع».

وقد بقي تعريف تايلور للثقافة مدة ثلاثين سنة تقريبا هو التعريف الوحيد، إلا أنه بعد ذلك وحتى عام 1900م، أحصى ألفرد كرو بر حوالى1994 تعريفا للثقافة. ونعتقد أن العدد قد تضاعف حتى عام1978 م.

ويدل ذلك على سعة موضوع الحياة الحضرية، وأهميتها، وتداخل العناصر المؤلفة لها، ناهيك عن اختلاف مصطلحاتها في لغات العالم، من عرب إلى فرنسيين إلى ألمان إلى إنجليز وغيرهم.

ويعرفها كليرنسكيز بأنها: «كل ما هو موجود لدى المجتمع من تراكمات وتغيرات اجتماعية، ومادية وخبرات وأدوات ورموز، وما إلى ذلك

يلاحظ مما سبق أن الثقافة تتضمن كل ما أنتجه الإنسان في الماضي وإلى اليوم. وهناك من العلماء من يميز بين الثقافة والمجتمع أمثال ماكيفر، وهناك من لا يميز بينهما أمثال أوجبيرن، وأن دراس المجتمع تعني دراسة الثقافة، ويعلق إيفانز برتشارد على إشكالية التمييز بين المجتمع والثقافة بأنها من أصعب المشكلات وأكثرها تعقيدا.

ومن المعلوم أن من أهم صفات المجتمع الحضري كونها ظاهرة إنسانية. تنشأ من التفاعل الاجتماعي للأفراد، وهي تلبي احتياجاتهم البيولوجية والسيكولوجية والسيسيولوجيا، كما أن لها صفة التراكم والتعلم، والانتقال من جيل إلى جيل كنتاج للمجتمع.

ويتبين من ذلك، الصلة الوجودية بين الثقافة والحياة الحضرية، بمعنى أن وجود أحدهما يستدعي بالضرورة وجود الأخر، وتتضاءل الصعوبة حول أقسام الثقافة، فالسائد عند معظم العلماء أن الثقافة تقسم إلى قسمين: مادي ولا مادي ا، أي أنها تتضمن الجانب المادي واللامادي للمجتمع. فهي تضم نتاج المجتمع المادي والفكري في المجالات كافة.

ويعتبر أوجبيرن ونمكوف أن للثقافة وجهين: مادي ولا مادي، ففي العائلة تكون المساكن والأثاث والطعام عبارة عن الجانب المادي ويكون الزواج والسلطة الأبوية أو تعدد الزوجات أو وحدانية الزوج عبارة عن الجانب اللامادي، والجانبان لا يمكن فصلهما إلا من أجل التحليل والدراسة، لأنهما يكونان عملية نظام العائلة، وهكذا يكون الوضع إذا امتد البحث إلى أي مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية. (William Auburn.1996، ص 25)

وفي أدبيات التغير، هناك من لا يقبل هذا التقسيم الثنائي للثقافة، أمثال سوروكين الذي يقول بالتعجيل الثقافي في التغير، وهناك من يقيم الثقافة إلى ثلاثة أنواع هي: العموميات والخصوصيات والبدائل.

غير أن الغالبية من الباحثين في الثقافة يقسمونها إلى قسمين (مادي ومعنوي). وهي تتضمن كل ما لدى المجتمع من عناصر مادية وفكرية.

وبالتالي يكون التغير الثقافي: هو كل ما يطرأ من تبدل في جانبي الثقافة سواء أكان مادية أم معنويا.

أي أنه تغير يحدث في نواحي الحياة الحضرية مثال: اللغة، الفن، الفلسفة، التكنولوجيا... فكل ذلك يعتبر تغيير ثقافية. ولذلك فإن التغير التعقد ن يدخل ضمن التغير الاجتماعي. أي أن التغير الاجتماعي يصبح جزءا من التغير الثقافي، لأن التغير الاجتماعي يبقى في الإطار الفكري دون أن يحتوي الإطار المادي، أما التغير الثقافي فيحتوي الكلي.

وبمعنى آخر ليست جميع التغيرات داخل المجتمع الحضري هي تغيرات اجتماعية، أما العكس فهو جائز. وهذا هو مضمون الإجابة عن التساؤل الأول السابق. وما دام التغير الثقافي كل ما يتغير في المجتمع سواء كان هذا التغير محدودة أم واسعة في ظواهر مادية وفكرية، وما دام التغير الاجتماعي، يتناول التغير في الجوانب الفكرية في البناء والوظيفة والعلاقات والقيم والعادات ... أي جوانب لا مادية. لذا تكون هناك علاقة بين التغيرين فيحدث تعقد كامل داخل هذا المجتمع.

2-3. مستوى استخدام التكنولوجيا الحديثة

ينظر إلى تحديد مفهوم التكنولوجيا نظرات متعددة، تختلف باختلاف تخصص الباحثين، ولهذا جاءت تعاريف عديدة منها: دراسة القواعد العلمية للفنون والصناعات المستعملة في المجتمعات الرشيدة دون غيرها التكنولوجيا أو التقنية هي «المهارة في تطبيق معلومات حسب عمل متواضع الإنجاز مشاريع معينة.

وتعرف بأنها الوسائل التقنية التي يستخدمها الناس في وقت معين من أجل التكيف مع الوسط البيو فيزيقي")

ويرى وليام أوجبيرن: بأنها دراسة التقنيات والأفكار التي تغطي المواضيع المادية، أي أنها تشمل الجوانب المادية للثقافة.

وهناك من يربط بين التكنولوجيا والعلوم التي تدرس في المعاهد الفنية، والكليات العلمية، مثل: الهندسة والميكانيكا

وتتضمن تطبيق العلوم النظرية لتحقيق الغايات العملية والعاجلة للإنسان، أي أنها ترتبط بالتطبيق أكثر من ارتباطها بالناحية النظرية. ولا شك أن في ذلك صعوبة في التمييز الواضح بين هذين العنصرين نظرة للارتباط السببي بين النظرية والتطبيق.

وبرى كثير من الأفراد بأن التكنولوجيا: هي فن استعمال الآلات -التقنيات -أي الامتلاك العلمي لاستعمالها. والأهمية المترتبة عليها. أو هي الآلات وفن استعمالها (الدقس،2004، ص114)

ويرى أحمد الخشاب، أن التكنولوجيا هي كل ما ابتكره الإنسان للعمل على إشباع حاجاته المختلفة. (أحمد ،1981، ص21)

ويمكن تعريف التكنولوجيا، بأنها مجموع المعارف، والخبرات المتراكمة، والمتاحة والوسائل المادية والتنظيمية التي تستخدم في مجالات مختلفة بغية إشباع الحاجات البشرية المتزايدة، سواء على صعيد الفرد أم المجتمع.

أي استخدام العلم والمعرفة لتوفير احتياجات الفرد والمجتمع، ولهذا لا تقتصر التكنولوجيا على معاهد خاصة بها، بل إنها تكون موضع اهتمام الباحثين في العلوم المختلفة، ومنها العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولعل هذا يرجع إلى الآثار المتعددة «للتقدم التكنولوجي على أساليب التفكير والعلاقات الاجتماعية، وتنظيم المجتمع.

وفي الواقع، لا نهتم بالتكنولوجيا اهتماما مجردة، وإنما نهتم بها للآثار التي تتركها في المجتمع، أو بمعنى آخر لأهمية وظيفتها الاجتماعية. فصناعة السيارة مثلا كالة تقع في دائرة غير دائرة العلوم الاجتماعية، ولكن «معناها أي آثارها واستعمالها يقع في دائرة العلوم الاجتماعية. فآثار السيارة واضحة في حياة الناس، وما يتعلق بوظيفتها في المجتمع من حيث الاتصال وتكوين العلاقات بين الأفراد وغير ذلك. وقس على ذلك، جهاز الهاتف والمذياع والكهرباء إلخ. إن وظيفة المخترعات المادية هي خدمة الحياة الاجتماعية، أي إن جوهر التكنولوجيا اجتماعي.

وبطبيعة الحال، لا نتصور أن التكنولوجيا بوصفها آلات هي علم اجتماع، وإنما هي علوم طبيعية، وهي في نهاية الأمر ثقافة مادية، إلا أن معناها اجتماعي، وأن العلاقة بين المجتمع والتكنولوجيا متبادلة، فالحاجة الاجتماعية تتطلب اختراع آلات جديدة، وهذه الآلات بدورها تحدث تأثيره في حياة المجتمع. فإنتاج التكنولوجيا ووظيفتها تتعلق بحياة المجتمع عامة.

ومن الوجهة الاجتماعية فإن «معنى التكنولوجيا هو الذي يؤثر في تغير المجتمع. وتتلخص العلاقة بين المجتمع والتكنولوجيا في الأوجه التالية: (الدقس،2004، ص116)

-يؤدي الموقف السيسيولوجيا إلى الاختراع المادي الذي يستعمل في المجتمع

-وبفعل عامل الانتشار، تؤثر التكنولوجيا في مجتمعات لم تساهم في عملية الاختراع أو الاكتشاف. كما أنها لا تترك الآثار نفسها في المجتمعات كافة بفعل الاختلاف الثقافي فيما بينها.

ويتبين من ذلك أن العلاقة جدلية بين المجتمع والتكنولوجيا.

3-3. - مستوى تقسيم العمل داخل نطاق الحضري

لعل من أهم المتغيرات التي حدثت في المجتمعات بعد الثورة الصناعية هما ظاهرة تقسيم العمل والعلاقات العمالية ، والبيروقراطية والحراك المهني ، وبالمقابل حدثت تغيرات مهمة في الحقل الاجتماعي العام، خاصة في مجال الأسرة فيما يتعلق بالبناء والوظيفة، والحراك الاجتماعي والجغرافي ، وهذه المتغيرات الأخيرة رغم أهميتها إلا أنه سيقتصر تحليلنا على المتغيرات الأولى ، تلك التي تقع في مجال العمل أي داخل المدينة لأنها متغيرات اجتماعية مباشرة لعملية التحصيل وسنحاول تحليل تلك المتغيرات الناتجة عن ظاهرة تقسيم العمل .

أولا -تقسيم العمل والتخصص:

بدأ تقسيم العمل في بداية تكوين فائض الإنتاج، حيث بدأ الفصل بين العمل الذهني والعمل العضلي، وقد أدت الصناعة إلى تعميق هذا التقسيم وإيجاد ظاهرة التخصص الدقيق.

لقد انطوى تقسيم العمل في الصناعة على سلطة مطلقة مارسها الرأسماليون تجاه العمال الذين أصبحوا عبارة عن أجزاء في جهاز اجتماعي متكامل، وقد صاحب تقسيم العمل زيادة في الإنتاج وتحسن في الإنتاجية والتركيز على التخصص الدقيق، الأمر الذي أدى إلى فصل العامل نحيطه العمالي، والقيام بعمليات محدودة، في إطار العملية الإنتاجية العامة التي تنقسم إلى وظائف فرعية تنتهي إلى مهنة، أو عمل واحد يقوم على إنجازه عامل بعينه.

وقد لاحظ دوركايم أن تقسيم العمل يؤدي إلى التضامن العضوي الذي يبدو في ارتباط الوظائف ببعضها، واعتمادها على بعضها اعتماد متبادلا ويتطلب حدة من التعاون بوجه عام.

ثانيا: عيوب ومزايا لظاهرة تقسيم العمل المعين

أ-مزايا تقسيم العمل:

ومن أهم هذه المزايا ظاهرة تقسيم هي:

-**زيادة مهارة العامل**: لقد أدى تقسيم العمل والتخصص إلى زيادة مهارة العامل نتيجة لتكرار العمل نفسه يوميا، مما يؤدي إلى إتقانه وزيادة مهارته والوقوف على التفاصيل الدقيقة المتعلقة به، والتغلب على الصعوبات التي تعترض سبيله، فضلا عن أنه قد يبتكر وسائل تؤدي إلى زيادة مستوى أدائه لعمله.

-**الاقتصاد في الوقت**: فالتخصص في أداء نوع معين من الوظائف يؤدي إلى اقتصاد في الوقت، لأن تنقل العامل من مكان إلى آخر يؤدي إلى ضياع كثير من الوقت من أجل أن يتهيأ نفسيا وذهنية لعمل جديد.

-**الاستفادة من المهارات المختلفة**: لأن التخصص وتقسيم العمل تتيحان الفرصة لاستخدام المهارات المختلفة. إذ يمكن لكل فرد أن يمارس العمل الذي يراه ملائمة لمواهبه الخاصة، فيمكن للعامل العادي أن يعمل بكل قوته، والعامل الماهر أن يعمل بكل مهارته اليدوية، والمنظم بكل قدرته الإدارية. أي أن كل فرد يتجه إلى الأعمال التي تلائم ميوله ومواهبه الخاصة، فتتحقق مقولة: العامل المناسب في العمل المناسب.

هذه المتغيرات السابقة تعتبر من أهم محاسن تقسيم العمل داخل المدينة الحضارية كونها تمس مختلف جوانب الحياة اليومية وفي مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وهذا من شانه ان يؤكد تسارع الذي تشهد أعلى المدن ويوفر قدر كبير من الوقتي أغلب المنتوجات.

ب-عيوب ظاهرة تقسيم العمل

مساوي التقسيم والتخصص: فتبدو في عدة مظاهر أهمها:

أ-**إحداث بطالة عند العمال:** إن تقسيم العمل داخل المصنع، أو الوحدة الإنتاجية، يتطلب بطبيعة الحال تخصص العمال في عملية إنتاجية أو أكثر من العمليات الجزئية في مختلف مراحل الإنتاج، لسلعة معينة. لذلك فإن الاستغناء عن هؤلاء العمال أمر ينطوي على خطورة، إذ يصعب عليهم القيام بعمل جديد قد يختلف في نمط أدائه عن العمل السابق، مما يؤدي إلى استغراق وقت طويل من المران والتدريب على العمل الجديد.

ب- **انتشار الملل** : إن العامل الذي يقوم بعملية واحدة بسيطة طوال النهار على مدار سنين طويلة - أي الأداء التكراري - لعملية واحدة يؤدي إلى إصابة العامل بالملل والسأم ويشعره بتفاهة العمل الذي يؤديه لعدم بذل مهارة فنية كبيرة. وللقضاء على هذه الظاهرة، يتطلب إدخال فترة الراحة القصيرة خلال العمل اليومي، وترقية العمال الذين يظهرون مهارة عالية، وغير ذلك من الوسائل وفي مختلف مجالات الحياة اليومية داخل المدينة.

د-تقليل أهمية المهارة عند العمال: إن زيادة التخصص، تحرم العامل من الحافز الناتج عن الاعتزاز بما يحققه نتيجة لمهارته، ويريفريدمان أن من مساوي التخصص القضاء على المهارة الفنية التي كانت تتوفر في الصانع القديم، وذلك لأن الإنتاج الوفير اليوم يقوم في معظمه على عمال نصف مهرة، ولأن وظيفة العامل ليست في الإنتاج الحقيقي بل في مجرد السيطرة على الآلة وكيفية تشغيلها، والمحافظة عليها كي تبقى في حالة جيدة. أما المقدرة الفنية فقد قضي عليها إلى درجة كبيرة بواسطة التقسيم الصناعي.

4-3. - مستوى جودة البناء الديمغرافي:

وقد أكد أغلب الباحثين الاجتماعيين في تحليل للعامل الديموغرافي والتغير الاجتماعي على أن تقسيم العمل قد أحدث تغييرات جذرية بالانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي، ويعود ذلك إلى الخصائص السكانية للمجتمعات من حيث الحجم وتوزيعهم المكاني، وطبيعة العمل الذي يقومون به من زراعة أو صيد، والوسائل المستخدمة فيه، وكل التخصصات تؤدي إلى التكامل، ويؤكد على أن تقسيم العمل وتعدده يرتبط بحجم السكان وكثافتهم. الأمر الذي يؤدي إلى التقدم الاجتماعي، بمعنى أن التقدم الاجتماعي يرتبط بمدى كثافة السكان وحجمهم.

ويذهب الباحث الديمغرافي في تحليلاته لزيادة السكان، أن الكثافة الديموغرافية ليست سببا في تقسيم العمل فحسب وإنما تؤدي إلى الكثافة الأخلاقية التي تكشف في النهاية عن مدى حضارة المجتمع، وتحدد السبب الرئيسي للتقدم، وفي تقسيم العمل المرتبط بالحضارة، وترتبط العلاقات الاجتماعية ارتباطا شديدة بعدد الأفراد المشاركين فيها. ومن خلال هذه النظرة فإن الحضارة تظهر ليس باعتبارها هدفا، وإنما بوصفها مجالا يمارس من خلاله الأفراد وظائفهم الاجتماعية وقد توصل إلى علاقتين سببيتين:

-إن نمو الكثافة السكانية يصاحبه نمو تقسيم العمل والكثافة الأخلاقية (الحضارة).

ويترتب على ذلك، أن للكثافة السكانية التأثير الواسع في عملية التغير الاجتماعي، وخطط التنمية بوجه عام، ويؤيده في ذلك، جورج بالنديr في أن العامل الديموغرافي يحدد المجالات الاقتصادية، وتتحدد بموجب ذلك الملامح الاجتماعية، والثقافية للسكان، ويؤكد على العلاقة التبادلية بين العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وينتهي إلى أن الخصائص السكانية تحدد القدرة على التنمية، وتوجيه التغير الاجتماعي (Emile Durkheim((244.1960،

وقد ظهرت نظريات عديدة تربط بين البناء الديموغرافي والبناءات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع منها:

نظرية دبلاي التي تربط بين النمو السكاني ، و بين البناء الطبقي للمجتمع من خلال تطبيق القانون العام للوراثة لدى الكائنات الحية ، ومؤداه إذا ما تعرض أحد الأنواع الحية للانقراض، فإن الطبيعة تعمل على زيادة عدد أفراده حفاظا على النوع من خطر الانقراض ، وفي أثناء تطبيق هذا القانون على المجتمع ، وجد «دبلاي» أن خطر الانقراض يتوافر لدى أبناء الطبقات الدنيا للمجتمع بسبب معاناتها من انخفاض الدخل، وسوء التغذية ، وانخفاض مستوى الرعاية الصحية والثقافية ، أما الطبقات العليا فلا تتعرض لهذا الخطر، وهذا ما يفسر لديه ارتفاع نسبة الخصوبة والتوالد بين أبناء الطبقات الدنيا، وانخفاضها بين أبناء الطبقات العليا .

وفي الحقيقة أن نظرية «دبلاي، أهملت التفرقة بين معدلات الخصوبة، وبين معدلات الزيادة السكانية، لأنها أهملت عامل الوفيات، ناهيك أن التوزيع الطبيعي للزيادة السكانية لا ينطبق على الواقع في كل الأحوال والظروف.(نبيل ،1987، ص87)

وهناك من يربط بين معدلات التوالد، وبين الحراك السكاني الرأسي داخل المجتمع، على اعتبار أنه مظهر من مظاهر التغير الاجتماعي، ومن هؤلاء أرسين ديمونة. حيث يفترض أن الإنسان يسعى لتقليد المركز الاجتماعي العالي، وفي سبيل ذلك، يكون على استعداد لتكوين عائلة كبيرة الحجم، وفي المجتمعات التي لا توجد فيها عقبات أمام الفرد تحول دون التنقل الرأسي الطبقي، يقل الاتجاه نحو تكوين أسر كبيرة الحجم. ونتيجة لسيادة روح الديموقراطية في فرنسا، وعدم وجود عقبات أمام التنقل الطبقي فإن معدلات المواليد منخفضة لديها على عكس ما هو سائد، في الهند ذات النسق الطائفي المتحجر Caste System الذي يحول دون التنقل الطبقي الاجتماعي) (نبيل ،1987، ص88)

ويتبين من مجمل الأراء السابقة، أن العامل الديموغرافي يقف وراء التغيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع، بمعنى أن الديموغرافيا تستطيع تفسير مقولة التغير الاجتماعي. وفي الحقيقة، إن للعامل الديموغرافي أهمية في التأثير على التغير الاجتماعي لكنه لا يعتبر عاملا أساسية منفردا في توجيه التغير الاجتماعي.

وفي ظل التطور العمراني والسكاني لعدد كبير من المدن الجزائرية تتجه أغلبية هده المدن إلى التحول الكلي من مجتمع تقليدي يعتمد في نشاطه الرئيسي على الزراعة والصناعات التقليدية والحرفية إلى مجتمع حضري يرتكز على الصناعات التحويلية وعلى الأنشطة التجارية المختلفة باستخدام مختلف وسائل تكنولوجيا الحديثة والتي تعكس تطور أي منطقة حضارية في استخداماتها في مختلف المؤسسات الاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها، بحيث تشهد المدن الجزائرية تطور كبير في مختلف المجالات التي تمس الحياة الاجتماعية للفرد الجزائري، فأصبحت أغلبية هد المدن تشهد استقطاب لعدد من سكان بشكل مستمر نظرا للتوفر ها على مختلف الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها الأمر الدي يشجع الانتقال إليها والانتفاع بهده الخدمات وخاصصتن من سكان ضواحي وأطراف المدن التي تشهد نقص في توفير مستلزمات اليومية فيعمل الفرد فيها إلى التوجه إلى المدن الرئيسية من أجل قضاء مختلف حاجته بشكل دوري.

بحيث تحولت المدينة الجزائرية إلى قطب اقتصادي يعمل على جذب السكان من مختلف المناطق، هذا من جهة ومن جهة أخري ساهم التطور الكبير في وسائل النقل والمواصلات بدخلها إلى سرعة التنقل في مختلف مراكزها بحيث أصبح الانتقال من مدينة إلى أخري يستغرق بضعة دقائق وهدا بفضل التنوع في وسائط النقل وسرعتها برغم من الاكتظاظ السكاني الدي تشهده هده المدن لأنها تضم الأف من الوافدين إليها بشكل يومي من مدن مجاورة والقدوم للأغراض سياحية أو مهنية أو تجارية التي تدفع الفرد الجزائري للبحث عن نمط معيشي أفضل لأن أسلوب الحياة داخل المدينة يختلف عن أطرافها وضواحيها أو عن المجتمع الريفي فهي تمتاز بأسلوب عيش يغلب عنه طابع السرعة وعدم التقيد بأعمال معينة وقابيليه للتغير المستمر والدي تفرضه الحياة بداخلها، بحيث أدي البحث عن جميع حوافز تحسين المعيشية بالنسبة للفرد الجزائري من سكن وتعليم وفرص عمل ومختلف المتغيرات الحضارية إلى محاولة التأقلم في مختلف هده الظروف، فأصبح نمط الغداء وأسلوب الحياة وطريقة العيش جميعها خصائص تفرض على الساكن فيها التقيد بسلوك حضاري،

وهنا نلاحظ أن المدن الجزائرية يغلب عليها أعداد العمال العاديين غير المهرة أقل بكثير من العمال المهرة بسبب التوسع في المراكز التجارية والأنشطة الاقتصادية وبالإضافة التعليم والتدريب وتطور في استخدامات تكنولوجيا، بحث تغدوا المدن الجزائرية غير قادرة على توفير احتياجاتها تمثل هذه العمالة وخاصة بالنسبة لبعض المهن في قطاع الخدمات مما يشكل إمكانية تأمين عمل لهذه الفئة من العمال في المدينة أكثر من الريف ويدفعهم إلى الانتقال إليها ويشجعهم إلى الاستقرار فيها, لأن أسلوب الحياة داخل المدن يفرض على الفرد الجزائري الاندماج فيها برغم من وجود عديد من المشاكل الناتجة عن هدا التنقل من أهمها الاكتظاظ السكاني في النطاق الحضري والدي يتسبب في ظهور مظاهر التلوث البيئي والازدحام السكاني الدي يؤثر على نمط العيش، ومن أهم الخصائص التي يمكن اعتبار المدن الجزائرية أنها تمتاز بمواصفات حضارية هو التطور والتنوع في البناء الديموغرافي بحيث أن أغلبية المدن الجزائرية وخاصتنا في شمال تمتاز بمستوي عالي من حيث بناء العمراني وأنا التوسع في النسيج العمراني والدي هو نتيجة النمو السكاني يعتبر مؤشر للتطور أي مدينة الأمر الدي ينعكس في تطور استخداماتها للتكنولوجيا في مختلف القطاعات الاقتصادية والصحية والخدماتية، هدا التطور في استخدام التكنولوجيا ينعكس في تطور أسلوب الحياة الدي يمتاز بتغير في مختلف المجالات الأخرى

-الخاتمة:

إن دراسة نشأة وتطور مجتمع الحضري تكون نتاج للتناقضات وتنظيمات وصرعات وتوافقات مختلقة، هي ذاتها نتاج للقيم مشتركة ومواجهات فكرية اندماجية أحيانا أخري ومن هذا النتاج يمكن لأي مجتمع خلق هذا التغير بناء على توفر عديد من المقومات الفكرية والاقتصادية والتي تعمل على غرس معالم الحياة الحضرية والتغير الاجتماعي الدي تبحث عنه أغلبية المجتمعات هو نتيجة استحداث وتطوير مختلف الأنشطة التي تدخل ضمن الحياة اليومية التي يغلب عنها التسارع والانفتاح في مختلف المجالات لتخلق بيئة ومجتمع عصري منتقل من الحياة التقليدية إلى الحياة العصرية.

- قائمة المصادر والمراجع:

أحمد، بدوارع. (1997). التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن. بدون طبعة. منشورات جامعة باتنة.

أبو عيانة، فتحي. (2000). جغرافية العمران. دار النهضة العربية. بيروت.

أحمد، الخشاب. (1981). التغير الاجتماعي. الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة،

اوجلي، صالح الزوري. (2002)، علم الاجتماع الحضري. ط1، منشورات جامعة قار يونس، بغازي.

بشير، التجاني. (2000). التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر. بدون طبعه. جامعة الجزائر.

محددي، المالكي. (2000). دراسة في العمران والسكن والإسكان. دار الهدي للطباعة. الأردن.

عبد السلام، العزاوي. (2006). جغرافية العمران الريفي والحضري. ط3. المكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة.

عمار الطيب، كشرود. (1995). علم النفس الصناعي والتنظيمي. مفاهيم. نماذج ونظريات. بدون طبعة. منشورات جامعة قار يونس بنغازي. ليبيا.

نبيل، السالوتي .(1987) .علم اجتماع التنمية. ط 2. الهيئة المصرية العامة للكتاب. الاسكندرية.

يوحنا، قمير. (1982). ابن خلدون، دار الشروق. بيروت،

على، الوردي .(1977) .منطق ابن خلدون. الشركة التونسية للتوزيع، تونس،

عادل، عبد الغني محجب. (2022). ا لاقتصاد الحضري. ط1. دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

سناء، الخولي. (1989) .الأسرة في عالم متغير. الهيئة العربية العامة للكتاب. القاهرة،

زويلف. (1994). التنمية الاجتماعية المفاهيم الأساسية رؤية واقعية. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية.

خلف، الدليمي. (2002). التخطيط الحضري أسسه ومفاهيم، ط1. الدر علمية للنشر والتوزيع. عمان.

حميد، خروف. (1999). الإشكاليات نظرية والواقع مجتمع المدينة. منشورات جامعة منثوري. قسنطينة.

بلعيد، محمد، (2023/2022). نشأة المجتمع الحضري وعلاقته بالحركات السكانية في ظل عمليات التغير الاجتماعي. دراسة ميدانية على جميع الوحدات السكانية لحي 8ماي 1945. كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي. الجزائر.

سهام، وناس (2008/2007). النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع للحضري. كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة الحاج لخضر. باتنة.

Emile Durkheim (1960): De la division du travail social. 7e éd. P.U.F... Paris .

Georges Blander (1963): Sociologieactulle de L'Afrique noire 2e ad. P.U.F. Paris.

William Osborn and Knockoff (1960): A handbook of sociology; Rutledge &Kegan Paul Ltd. (1) London.

- Arabic references in English:

Ahmed, Bedouara. (1997). "Urban Development and Underdeveloped Urban Areas in Cities". No edition. Publications of Batna University.

Abu Ayyana, Fathi. (2000). "Urban Geography". Beirut: Dar al-Nahda al-Arabiyya.

Ahmed, Al-Khashab (1981). "Social Change". Cairo: General Authority for Authoring and Publishing.

Oujli, Saleh Al-Zouri. (2002). "Urban Sociology". 1st ed. Publications of Ghar Yunus University, Benghazi.

Bashir, Al-Tajani. (2000). "Civilization and Urban Planning in Algeria". No edition. University of Algiers.

Mahdadi, Al-Maliki. (2000). "Study in Urbanization, Housing, and Housing". Jordan: Dar Al-Huda for Printing.

Abdul Salam, Al-Azzawi. (2006). "Rural and Urban Geography". 3rd ed. The Anglo-Egyptian Library. Cairo.

Ammar, Al-Tayeb, Kishrod. (1995). "Industrial and Organizational Psychology. Concepts, Models, and Theories". No edition. Publications of Ghar Yunus University, Benghazi, Libya.

Nabil, Al-Saluti. (1987). "Sociology of Development". 2nd ed. Egyptian General Authority for Books. Alexandria.

Yuhanna, Qamir. (1982). "Ibn Khaldun". Beirut: Dar al-Shorouk.

Ali, Al-Wardi. (1977). "Logic of Ibn Khaldun". Tunis: Tunisian Distribution Company.

Adel, Abdul Ghani Mahjoub. (2022). "Urban Economics". 1st ed. Dar al-Safaa for Publishing and Distribution, Oman.

Sanaa, Al-Khuli. (1989). "Family in a Changing World". Arab General Authority for Books. Cairo.

Zuweilf. (1994). "Social Development: Basic Concepts and Realistic Vision". Modern University Office. Alexandria.

Khalf, Al-Dulaimi. (2002). "Urban Planning: Principles and Concepts". 1st ed. Dar Ilmiyah for Publishing and Distribution. Oman.

Hameed, Khrouf. (1999). "Theoretical Problems and Realities of Urban Society". Publications of M'Sila University. Constantine.

Belaid, Mohamed, (2022/2023). "The Emergence of Urban Society and Its Relationship with Population Movements in the Context of Social Change. A Field Study on All Population Units of May 8, 1945 District". Faculty of Social and Human Sciences, University of El Oued. Algeria.

Saham, Wanass (2007/2008). "Urban Growth and the Problem of Housing and Housing". Supplementary thesis for the Master's Degree in Urban Sociology. Faculty of Social and Human Sciences, University of El-Hajj Lakhdar, Batna.